وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

الضرورة الشعرية في النحو العربي

مجلس قسم اللغة العربية /كلية التربية الاساسية جامعة ديالى
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في (اللغة العربية)

قدمه الطالب
بارق ماهود بردي محمود
إشراف
أ.د. قسمة مدحت حسين القيسي

١٤٣٧ هـ **٢٠١٦ م**

ﷺ

ﷺ

الزمر اية : □

ٌ □ □□ لحَ
الرعد اية (١٦)

الاهـــــــداء

اهدي ذا البحث الى من أوصى الإله
من فوق سبع به ....

من لو قمتُ الدهر أو مثله ألفاً
ثم ألفاً ثم أدعوا الله ...

لن أوفيه حقه ....

ولن اجزيه عن بِرّه ....

إنهُ المندلي الزكي ....

إنّــهُ إنــهُ أبــي (عـلـيـه رحـمـةُ الله)

الشكر و الثناء

الشكر لله واهب النعم .. من علم الانام الكلم ثم الشكر موصولٌ

الى أ.د قسمة مدحت القيسي

ثم الشكر موصولٌ باوثق الاسباب الى كل من ساهم في اتمام هذا

البحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ب
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
المقدمة	١
التمهيد	٥
الفصل الأول	٩
المبحث الاول: مفهوم الضرورة لدى النحاة	١٠
المبحث الثاني : الادلة النحوية (السماع)	١٤
المبحث الثالث: التأويل وعلاقته بالضرورة الشعرية	٢١
الفصل الثاني	
المبحث الاول : مفهوم الضرورة عن النحاة	٢٥

المبحث الثاني : انواع الضرائر	٣٠
الخلاصة	٤١
المصادر	٤٥

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، وخصّ أهل ذا اللسان بالضاد دون العالمين ، وقضى في الضاد أمراً أن حفظ الى يوم الدين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين لا يكذب دعواه إلا كل معتد أثيم عُتل بعد ذلك زنيم إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين ، وعلى الآل والصحب ما نسمَ الصبا وُهُب ، وما تلا مؤمن تبت يدا أبي لهب وتبت .

أما بعد

فإن كثيراً ممن يروم الأدب ويروضُ نفسه على دراسة الكتب ليبلغ المنازل العلى والرتب إذا طالعَ بيتاً لشاعر من الشعراء ، أو لنظير من النظراء ، وفيه تقديم ، أو تأخير ، أو زيادة ، أو نقص ، أو تغيير يخالف ما تعلمه من الأصول ، المسبوكة اليه في الكتب سلك سبيل التشنيع عليه والقدح في علمهِ ، والتشكيك في قدرته والعمل على تخطئته .

ولو نظر بعين الحق لعلم علم اليقين ان هذا لا يخرج الا من وجهين :-

أحدهما :- أما ان يكون ذا جائزاً لسبب قد غاب عنه لم ينل كامل علمه فيه ، ولا نخاله ألا كذلك .

الثاني :- وهمه الذي لو نُبَّه عليه ،وأمعن النظر فيه لرجع عنهُ وتخطاه الى الصواب فيصل الى ما لا طعن من الكلام فيه . [1]

ولم أقصد في هذا البحث الضرورة التي يسلكها الشعراء في غير النحو ، ولو قصدت ذلك لطال المقام وكثر الكلام ولكنني اريد تقليل ما عظم و تسهيل ما صعب.

وتقريب ما بعد ؛ فقصدت فناً معرفة الناس إليه ألزم ، والفائدة التي فيه أعظم فا أقتصرت عليه ، ولم اتعده الى سواه مما يؤخذ على الشعراء من المعيبات كقول امرئُ القيس :

أغركِ مني أن حبكِ قاتلي ..... وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلُ [1]

---

١) ما يجوز للشاعر من الضرورة ١٠٠

وقالوا : إذا كان هذا لا يغرُّ فما الذي يغرَّ ؟ إنما هو كأسير قال لآسره : أغرّك مني أني في يديك وفي إسارك ، وأنَّك ملكت سفك دمي [٢] و أين هو من قولهِ :

فإنْ تكُ قد ساءتكِ مني خليقةٌ ..... فسُلِّي ثيابي من ثيابِكِ تَنْسُلِ [٣]

فقد ناقض فيه البيتين ؛ فأدعى في أحدها التجلّدَ ،، وفي الثاني الاستسلام والطاعة . [٤]

ومما أخُذ على الشعراء من فساد المعاني قول الأخطل يهجو زفر بن الحارث :

بني أمية إني ناصحٌ لكمُ ... فلا يبيتنَّ فيكم آمناً زُفَرُ

مُرْتَبِئاً كارتباء اللَّيث منتظرٌ ... لوقعةِ كائنٍ فيها له جَزَرُ [٥]

ذُكِرَ أن الأخطل مرَّ بقوم يتذاكرون الشعر والشعراء، ولم يذكروه ولا شيئاً من شعره، فقال: ما كنت أظنّ أنّي أعيشُ، حتى أرى قوماً يذكرون الشعراء والشِّعْرَ، ولا يذكروننني ولا شيئاً من شعري، ثم أقبل عليهم فقال: أعرفتموني؟ قالوا: نعم، قال: فلم أغفلتم ذِكْرِي وذِكْرَ شعري؟ قالوا: وبِمَ استحققتَ أن تُذكر؟ قال: وبِمَ استحققتُ أن أُغفَل؟ قالوا:

لأنك أردت أن تهجُوَ فمدحتَ، قلتَ لما هجوتَ زُفَرَ بن الحارث: وذكروا البيتين، ثم قالوا: وأي مدح أكثر من هذا؟ تهدّدتَ به بني أمية، وهم الخلفاء، وجعلته ممن يكون له وَقْعَةٌ، ولا تكون الوقعة إلا لمن يُتَّقَى، ولم تَرْض حتى جعلته ممن يكون له جَزَرٌ إذا أوقع، وهذا غاية المدح، وقلت تمدح سماك الأسدي ، في قولك:

قد كنتُ أحسبُه قَيْناً وأُنْبَؤُهُ ... فالآن طُيِّرَ عن أثوابه الشَّرَرُ [٦]

ما هذا من المدح، أما كان لك في الكلام مذهبٌ أحسنُ من هذا؟ كأنه لم يرتفِعْ عندك إلا حيث لم يكن قَيْناً، وقد ذكرتَ أنك أنت رفعته بشعرك عن أن يكون قيناً! وهذا من أقبح العيوب [٧]

---

١) ديوانه ١١٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٠ ، والصناعتين ٧٣ ، والشعر والشعراء ١ / ١٣٥
٢) الشعر والشعراء ١ / ١٣٥
٣ ديوان امرئ القيس ١١٣
٤) ما يجوز للشاعر من الضرورة ١١٨
٥) البيتان في ديوانه ١٦٠ ، والصناعتين ٨٦ ـ ٨٧ ، والحماسة ١٥
٦ البيت في ديوانه ١٨٧ ، الصناعتين ٨٦
٧ ما يجوز للشاعر من الضرورة ١٤٠

وهذا كثير إن تتبعتهُ طال البحث وخرج عما قصدته من الاقتصار على النحو ، والاختصار فيه ؛ فوضعت بحثاً صغير الحجم لا حصر فيه ما استطعت صنوفاً من الأحكام المختصة فيما عنونت ، وقد أخلصت النية لله تعالى فيما بذلت من جهدٍ من أجل تخريج ذا البحث .

والذي أسميته ((كُنَّاشة ضرائر الشعر في النحو العربي)) .

والكُنَّاشة : هي الأوراق تجعل كالدفتر تتقيِّد فيها الفوائد والشوارد [١].

والجمع : كناشات [٢].

واني لم ادخر جهدا في سبيل تخريج هذا البحث المقدم على احسن ما يمكن اذ بدات بمطالعة الكتب كتابا بعد كتاب في محاولة مني لاجد مايجيب عن سؤل كان يدور في الخلد عن الضرائر حدها وعلة عدم الاعتبار بما جاء من الاشعار المخالفة للقياس وحملها على الخطا بل وترخيص ذلك لهم دون غيرهم بعلل لم اكن احمل من العلم ولازلت مايمكنني من ردها ولكن لم يهدا لي بال او يقر لي قرار في بحث واصلت به الايام بالايام حتى وجدت مايوافق ما كان يدور في الخلد تجاه الضرائر فكنت اشد فرحا لمطالعتي لكلام ابن فارس ذلكم الامام الاعلم والجبل الاشم الذي رد حجج هؤلاء العلماء الاخيار المجوزين لجمع الشعراء الضرورة على بابها الواسع فتكلفوا لهم الحجج و تمحلوا و الفوا لهم الابواب و اصطنعوا فذهب الى عدم اعتبار هذا المنزع و الاحتداد به و السير علية فجعلت من كلامه خلاصت بحثي و استنتاجه .

ان عملي في هذا البحث اني قد جمعت الكتب التي الفت في الضرائر قديمها و احديثها و تأملتها فوجت بعضاً من المسائل قد وجدت في بعضها دون الاخرى و وجت في بعضها اختصاراً شديداً و اسهاباً في بعضها الاخر و المسألة واحدة فتتمت بعضها البعض الاخر و سلكت سبيل الاختصار كما و ابرزت بعض المسائل التي جاءت ضمناً في هذا الكتاب او ذاك و تتبع اهمية الموضوع اهمية الموضوع من كونة من صميم النحو العربي و مادته

---

١ المعجم الوسيط

٢ لسان العرب مادة [كنشَ]

والبحث قد جعلته فصلين إذ أشتمل الأول على ثلاثة مباحث :-

الأول : مفهوم الضرورة لدى النحاة . وبيان الراجح منها . وفيه مسألتان .

الثاني : - الأدلة النحوية (السماع) .

الثالث :- التأويل والضرورة .

أما الفصل الثاني فقد تضمنَ مبحثين أثنين :-

الأول : أنواع الضرائر .

الثاني :- رأي العلماء في الضرورة .

ثم **الخاتمة** وفيها ما قد تقرر عندي فيما يخص الضرائر والتوجيه في ذلك .

إن السبب الباعث على الكتابة في الضرائر هو ما كان يدور في خلدي عنها – الضرائر – من تساؤلات وتفكر في علة تجويزها للشعراء دون غيرهم على النحو الواسع الذي رأيتهُ عند دراستي للنحو ، فكان البحثُ محاولةَ يسيرة متواضعة للإجابة عما كان يدور في الخلد .

ما كان في البحث من تقصير أو زلل فمن نفسي وما كان من صواب فهو من عند الله ، وأسأل الله تعالى أن ينفعني بهذا وكلَّ من يقرأه ، والله ولي التوفيق .

((طبيعة الشعر وعلاقته بالضرورة))

الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة بعدد من الحروف والحركات والسكنات [١] يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله الى الخروج عن القواعد الكلية ، وارتكاب ما ليس منها إما بزيادة او نقصان او تغيير في تركيب الجملة من تقديم أو تأخير أو فصل بين متلازمين وغير ذلك مما لا يستجاز من الكلام مثله [٢] ؛ لأن الشاعر غير مختار في جميع أحواله فيفعل ذلك تلاقياً لقصور اللفظ الذي يناسب المعنى الذي يريد مع الحفاظ على الوزن والقافية . على أنه لا يخرج عن القواعد الكلية المذكورة كيفما اتفق وانما يسلك طريقة لها وجه في العربية

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها [٣]، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرنا أو يكون وصل الى الأول ما لم يصل إلى الآخر .

كما ألحقو الكلام المسجوع في ذلك بالشعر لكون السجع يجري في ذلك مجرى الشعر بدليل قولهم : شهرٌ ترىً ، وشهرٌ مثرى ، وشهر مرعىً [٤] .

فحذفوا التنوين من (ترىً)ومن و(مرعىً) إتباعاً لقولهم ترى لإنه فعلٌ فلم يُنون لذلك [٥]. وقالوا الضيح والريح فأبدلوا الحاء ياءً إتباعاً للريح والأصل : الضحّ [٦]

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إرجعنَّ مأزورات غير مأجورات [٧] بإبدال الواو الفاً إتباعاً لمأجورات والأصل : موزورات لأنه من الوزر .

---

١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٣ / ٦٦٢
٢)ضرائر الشعر لإبن عصفور ١٣
٣)الكتاب لسيبويه ١ / ١٣
٤)مجمع الأمثال ١ / ٣٨٤: يعنون شهور الربيع أي يمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه الأغنام
٥)ضرائر الشعر لأبن عصفور ١٣ - ١٤ ، والارتشاف ٣ / ٢٦٨
٦) مجمع الأمثال ١ / ١٦٨ قال ابن العربية: الضح ما برز من الشمس والريحّ ما أصابه الريح .. يضرب للذي جاء بالمال الكثير أو العدد الكثير .
٧) أخرجه أبن ماجه في كتابه الجنائز باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز رقم ١٦٠٠

وقال تعالى : [وتظنون بالله الظنونا [١] فإن زيادة الألف في السبيلا والظنونا بمنزلة زيادتها في الشعر على جهة الإطلاق [٢].

وقد كان النحاة يقفون إزاء هذه الأبيات المخالفة لمذاهبهم و أقسيتهم فيعمدون الى هذا التأويل [٣]و لإدخالها ضمن هذه الأقيسة فأصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميداناً رحباً لتأويلات النحاة وتعديلاتهم فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي ؛ إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء جملة مما أحتج به الطرف الآخر في بحر الضرورة [٤] .

((أهم الكتب التي أُلفت في الضرائر))

تكلم علماء اللغة العربية عن الضرورة الشعرية في كتبهم إلا انهم لم يدرسوا موضوع الضرائر بشكل مفصل الى الدرجة التي يُتطلع اليها ومنهم سيبويه .

يقول الدكتور رمضان عبد التواب : فقد تعود أن يلتصق السيرافي كثيراً بعبارة سيبويه وهو يشرح كتابه غير انه كلما وصل الى ((باب ما يحتمل من الشعر)) في كتاب سيبويه لم يعجبه تقصير سيبويه في شرح ضرورات الشعر ، فأنشأ كتاباً كاملاً في هذا الموضوع [٥]وانَّ أقدم كتاب ألف في الضرائر لأبي العباس المبرد [٦] (ت ٢٨٥ هـ) وهو مفقود لم يصل الينا .

---

١ سورة الأحزاب : آية ٦٧
٢ سورة الأحزاب : آية ١٠
٣ ضرائر الشعر لأبن عصفور ١٤
٤ سيأتي الكلام عن التأويل لاحقاً في مبحث التأويل والضرورة ، ضمن الفصل الأول .
٥) الضرورة الشعرية ٢٥
٦) محمد بن يزيد بن الاكبر البصري إمام العربية ببغداد في زمانه لما صنف المازني كتاب الإلف واللام ، سأل المبرد عن دقيقة وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المرّد بكسر الراء ، أي : المثبت للحق فغيرهُ الكوفيون وفتحوا الراء : ١ / ٦٩ – ٧١ .

هناك أربعة من الكتب التي أُلفت في الضرائر وهي المنهل والمورد في هذا الباب المهم من أبواب العلم التي درس فيها أصحابها الضرائر دراسة تفصيلية مبينة شاملة شافية وسأذكرها على حسب التسلسل الزمني لوفاة أصحابها .

اولاً :- كتاب ضرورة الشعر لابي سعيد السيرافي ت ٣٨٦ هـ

الف ابو سعيد السيرافي كتابهُ (ضرورة الشعر) لما رأى قصوراً عند سيبويه في هذا الباب كما تقدم معنا، ويمتاز كتابه بتتبع الروايات المختلفة لشواهد الضرورات وذكر اراء العلماء وتخريجها واعتمد التقييم السباعي للضرورة في كتابه وهي : ١- الزيادة والنقصان ٢- الحذف ٣- التقديم والتأخير ٤- الابدال ٥- تغير وجه من الاعراب الى وجه اخر على طريقة التشبيه ٦- تأنيث المذكر ٧- تذكير المؤنث.[١]

ثانياً :- كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني[٢]

وهذا الكتاب في الضرورة الشعرية تتضح اهميته وقيمته بقدمه اذ انه اقدم كتاب يصل الينا في هذا الباب ولم يسبقه الا كتابان الاول لابي عباس المبررات ٢٥٨هـ وهو مفقود لم يصل الينا كما تقدم معنا ، والاخر لابي سعيد السيرافي (ت ٣٨٦هـ) كما مر معنا. ويمتاز كتابه بكثرة الشواهد الشعرية ولم يقتصر في شواهده على الشعر بل كان يستند في بعض شواهده من القرآن الكريم، وان كان ذلك على قلة اذ لم تتعد الشواهد القرآنية فيه الواحد والعشرين شاهداً ، ولم يستشهد بالاحاديث النبوية.

فهناك ميزة اخرى للكتاب تتمثل في عناية مؤلفه بالتنبيه على الروايات للشعر الذي يستشهد به تخلو من الضرورة التي تؤخذ على الشاعر .

---

١) ضرورة الشعر ، ٣٤

٢) هو محمد بن جعفر القزاز القيرواني ابو عبد الله التميمي النحوي [بغية الوعاة ٧١/١]

ثالثاً :- كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور[1] ت ٦٦٩ هـ :-

الف ابن عصفور كتابه هذا باشارة من الخليفة المستنصر بالله كما ذكر هو في مقدمة كتابه : اشارة من الاصابة تقدم لفظته، والمهابة تخدم لحظته ، معلي منار العلوم ، ورافع اربابها ، من التخوم الى النجوم . سيدنا ومولانا الخليفة الامام المستنصر بالله ، المنصور بفضل الله امير المؤمنين ، ابو عبد الله بن الراشدين الهادين المهتدين. الى وضع كتاب مشتمل على اصناف الضرائر محتو على ما يحسن للناظم دون الناثر و فوضع العبد في ذلك كتاباً صغير الحجم[2]

وقد اعتمد ابن عصفور التقسيم الرباعي للضرورة في كتابه هذا اذ يقول : اعلم انها منحصرة في : الزيادة والنقصان والتأخير والتقديم[3]

رابعاً :- كتاب الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر للعلامة محمود شكري الالوسي (ت ٣٤٢ هـ) :-

هو واحد من اهم الكتب التي الفت في الضرائر، وجاء تأليف هذا الكتاب في ذا الموضوع لما للموضوع من اهمية كبيرة وجاء الكتاب لترشيق ما قد تم تأليفه في هذا الباب على حد قول صاحبه والذي رتبه على مقدمة وثلاث اقسام وخاتمة.

---

١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابو الحسن ابن عصفور النحوي الحضرمي الاشبيلي .[بغية الوعاة ٢/٢١٠]
٢) ضرائر الشعر ١١
٣) ضرائر الشعر ١٧

الـفـصل الاول

الـمـبـحث الاول

مـفـهـوم الـضـرورة لـدى الـنـحـاة

الضرورة لغة :

الضرورة اسم لمصدر الاضطرار تقول : حملتني الضرورة على كذا وكذا وقد اضطر فلان الى كذا وكذا ومنه قوله عز وجل ((فمن اضطر غير باغ ولا عاد))[١] اي فمن الجئ الى اكل الميتة وما حرم وضيق عليه الامر بالجوع[٢] . والجمع ضرائر[٣] . والضرائر : المحاويج[٤] . والاضطرار : الاحتياج الى الشيء[٥] .

اما الضرورة في الاصطلاح :

ذهب الجمهور الى ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا .

ومنهم من قال انها ما ليست للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره على ما هو مبسوط في شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي وبه قال : ابن مالك .. والقول الاخر بسط الشاطبي الرد عليه في شرحه على الفية ابن مالك وخلاصة ما ذكره ان هذا القول باطل من وجوه عدة :-

احدهما : اجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى اهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .[٦]

---

١)سورة البقرة آية ١٧٣
٢) لسان العرب ٣٢/٩-٣٣
٣)المعجم الوسيط ٥٣٨/١
٤) لسان العرب ٣٢/٩-٣٣
٥) لسان العرب ٣٢/٩-٣٣ . والقاموس المحيط ٤٢٨ .
٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦

الثاني : ان الضرورة عند النحاة ليست معناها انه لا يمكن في الموضع غير ما ذكره اذ ما من ضرورة الا ويمكن ان يعوض من لفظها غيره ولا ينكرُ هذا الا جاحدُ لضرورة العقل ، وهذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهلُ ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصلُ ابن عطاء[١] لمكان لثغتهِ فيها حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راءٌ فكان احد الاعاجيب حتى صار مثلاً ، ولا مرية في ان اجتناب الضرورة اسهل من هذا بكثير ، واذا وصل الامرُ الى هذا الحد ادى الى ألاّ ضرورة في شعر عربي وهذا خلاف الاجماع .

الثالث : انه قد يكون للمعنى عبارتان او اكثر واحدة يلزم فيها ضرورة الا انها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك انهم في هذه الحال يرجعون الى الضرورة لان اعتناءهم بالمعنى اشد من اعتناءهم بالالفاظ[٢]

الرابع : انّ العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف[٣] فتطيب المزاحفة دون غيره او بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك[٤] .

ذكر السيوطي في كتابه[٥] قائلاً : وقد اختلف الناسُ في حد الضرورة فقال ابن ابن مالك : هو ما ليست للشاعر عنهُ مندوحة . وقال ابن عصفور : الشعر نفسهُ ضرورة وان كان يمكنه الخلاص بعبارة اخرى ، وايدّ بعضهم الثاني بإنه ليست في كلام العرب ضرورة الا ويمكن تبديل اللفظة ونظم شيء مكانها .

وايدّ ابن فارس في رسالته[٦] القول الثاني كما سيأتي معنا في الخاتمة .

---

١) البيان والتبيين ١٦-١٧
٢) الضرائر ٧
٣) هو تغيير يلحق بثواني اسباب الاجزاء للبيت الشعري في الحشو وغيره . [ميزان الذهب ١٨]
٤) الضرائر .
٥) الاقتراح ٣٤
٦) ذم الخطأ في الشعر

وفي المبحث ثلاث مسائل لا بدّ من ذكرهن :

المسالة الاولى : ((الفرق بين الضرورة والاطراد والشذوذ)) :-

قد سبق الكلام على تعريف الضرورة على المذهبين وبيان الراجح منها . واما الكلام على الاخرين فقد قال ابن جني في الخصائص[1] : اصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ومن ذلك طردتُ الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنهُ الفرسان بعضهم بعضاً ، الا ترى ان هناك كراً وفراً ، فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : رمحٌ قصير يطرد به الوحش . واطرد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح ، انشدني بعضُ اصحابنا ، الاعرابي :-

ما لكَ لا تذكرُ او تزورُ بيضاءُ بين حاجبيها نورُ

تمشي كما يطرد الغديرُ

ومنهُ :

اتعرف رسماً كاطراد المذاهب

اي كتتابع المذاهب . وهي جمعُ مُذْهَب ، وعليه قول الاخر :

يكفيك الإله ومُسنماتٌ كجندل لُبن تطرد الصِّلالا

اي : تتابع الى الارض الممطورة لتشرب منها ، وتستمر اليها .

---

١) ١٣٧/١ ، ١٣٨

واما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ، من ذلك قوله :

يتركن شذّان الحصى جوافلا

اي : ما تطاير وتهافت منه . وشذّان الشيء يشذ شذوذاً وتشذا ، واشذذته انا . وشذذته ايضاً اشذه (بالضم لا غيره) . واباها الاصمعي وقال : لا اعرف الا شاذاً و اي : متفرقاً وجمع شاذ شذاذ ، وقال :

كبعض من مَرّ مِن الشذّاذ

هذا اصل هذين الحرفين في اللغة وجعل العلماء ما استمر على الاصول مطرداً

وما فارق بابه شاذاً .

ثم ان الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب :

الاول : مطرد في القياس و الاستعمال جميعاً ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربتُ عمراً ، ومررت بسعيد .

الثاني : مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال ، ومن ذلك قولهم : مكان مبقل هذا هو القياس ، وانما كثر في السماع باقل .

الثالث : مطرد في الاستعمال ، وشاذ في القياس ، نحو قولهم : اخوص الرمث والرمث شجر ترعاه الابل : اي تفطر بورق .

الرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، كقولهم : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضهِ ، والقياس في مصوون واخواتها حذف احد الواوين على خلاف بين العلماء فذهب الخليل وسيبويه على حذف الاولى ، ومذهب الفرّاء على حذف الثانية لان حركة الواو نقلت الى الحرف الصحيح قبلها فصارت ((مصوْون))

التقى ساكنان فحذفت احدهما فصارت (مصون)[1] قال ابن جني : وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه[2]

المسألة الثانية ((اغلاط العرب هل هي من الضرائر))

العرب قد غلطوا في كلمات اوردوها في شعرهم ، وعدّ ذلك بعض العلماء من الضرائر الشعرية منهم الامام ابو سعيد القرشي قال في ارجوزته التي نظمها في الضرائر :

وابدلوا كلمة من كلمة كمبدل القوس بلفظ امسَلِمه

يريد : ان من جملة الضرائر التي عددها ابدال كلمة من كلمة[3] كابدال امسلمه من لفظ القوس في قول الشاعر :

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهمْ وامْسلِمَه

ومقصود الشاعر يرمي ورائي بالسهم القوس فغلط واتى بامسلمه بدل القوس.

وذهب جمهور العلماء الى ان اغلاط العرب ليس من قبل الضرورة وانها لا تغفر لهم ، ولا يعذرون فيها ،ولا يتابعون عليها كما يتابعون في الضرائر[4]

المسألة الثالثة : ((اللغات والاحتجاج بها))

اللغات على اختلافها كلها حجة ، الا ترى ان لغة الحجازيين في اعمال ((ما)) ولغة التميميين في تركه ، كل منها يقبله القياس فليست لك ان تردَّ احدى اللغتين بصاحبتها . ومن ذلك :

ما الطيبُ الا المسكَ

بنصب المسك على لغة الحجازيين ، او برفعها على لغة تميم :

ما الطيبُ الا المسكُ

هذا وامثاله من اللغات او اللهجات العربية التي يعتد بها . ولا تحمل على الضرورة بل هي لغات فصيحة

---

١) الاقتراح ٥٠
٢) الخصائص ١٤٠/١
٣) انظر الفصل الثاني [مبحث انواع الضرائر]
٤) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦

المبحث الثاني

((الأدلة النحوية [السماع]))

الأصل الأول من أصول النحو السماع ، والمقصود به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته ، أو في زمانه ، أو بعده الى ان فسدت الألسنة بكثرة المولّدين . نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل ومنها من الثبوت [١]

ونقل السيوطي في كتابه المزهر [٢] عن أبي البركات الأنباري عن عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) قوله : إعلم ان النقل ينقسم الى قسمين : متواتر وآحاد .

فأما المتواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنّة ، وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

وشرط التواتر كما ذكره السيوطي في كتابه المزهر [٣] عن أبن الأنباري قائلاً : وأعلم أن أكثر العلماء ذهبوا الى أن شرط التواتر ان يبلغ عدد النقلة الى حدٍ لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب . كنقلة لغة القران الكريم ، وما تواتر من السنة ، وكلام العرب ، فإنهم انتهوا الى حدٍ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب .

وقد اختلف في عددهم على مذاهب :

الأول : إن شرطهُ أن يبلغ عدد النقلة سبعين رجلاً .

الثاني : إن يبلغوا أربعين رجلاً .

الثالث : أن يبلغوا عدد النقلة له أثنى عشر رجلاً .

الرابع : اشترطوا أن يبلغ عدد النقلة خمسة .

واختار ابن الأنباري الاول قائلاً : والصحيح الاول [٤]

((أولاً : الاستدلال بالقرآن الكريم))

---

١) الاقتراح ٣٩
٢) المزهر ١١٥
٣) المزهر ١١٤
٤) المزهر ١١٤

ما وافقه القرآن الكريم فهو مقبول يعتد به ، وما خالفهُ فهو مردودٌ لا يؤخذ به ، أما ما شذ من القراءات فالواجب الاحتجاج به في ذلكم الوضع الذي وردت فيه وإن خالفت قياساً معروفاً عند العلماء . فيما أصّلوا من القواعد ، ومثّل السيوطي لذلك بما أحتج على جواز دخول لام الامر على الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب في قراءة من قرأ : [فبذلك فلتفرحوا] [١] يونس ٥٨

كما مثّل السيوطي أيضاً بما أُحتج على صحة قول من قال : إنَّ ((الله)) أصله (لاه) بما قُرئ شاذاً [وهو الذي في السماء لاه . وفي الأرض لاه] [٢] الزخرف ٨٤

وكان قوم من النحاة الأوائل المتقدمين قد عابوا على بعض القرّاء ، ومنهم عاصم وحمزة وابن عامر قراءات عدّها هؤلاء العلماء بعيدة في العربية ، وينسبونهم الى اللحن ؛ لان قراءاتهم كما يذكر السيوطي ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، وقد ردّ ابن مالك على من عاب على هؤلاء القرّاء كما في ألفيته التي قال فيها :

وعود خافض لدى عطف على ..... ضمير خفض لازمًا قد جعلا

وليس عندي لازمًا، إذ قد أتى ..... في النثر والنظم الصحيح مثبتا [٣]

أي ذهب جمهور النحاة من العلماء على وجوب أعادة حرف الجر اذا عطف على ضمير مجرور ، ومثاله : مررت بك وبزيد .

أما ابن مالك لم يقل بهذا كما تقدم في ألفيته لورود السماع في النثر والنظم بالعطف على الضمير المجرور من غير أعادة حرف الجر . فمن النثر قراءة حمزة [واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ] [النساء – ١ –] بجر ((الأرحام)) عطفاً على (الهاء) المجرور بالباء [٤] .

---

١) قراءة يعقوب [معاني القرآن] .
٢) روح المعاني ، قرأ بهذا الوجه علي بن مسعود ويحيى بن يعمر اليماني .
٣) شرح ابن عقيل ١ / ١٧٦
٤) شرح ابن عقيل ١ / ١٧٦

ومن النظم ما أنشده سيبويه :

فاليومَ قربت تهجونا وتشتمنا ..... فاذهب فما بك والأيامِ من عجبٍ [1]

بجر ((الأيامِ)) عطفاً على الكافِ المجرورة بالباء .

((الثاني : الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم))

إنّ لفظ الحديث النبوي الشريف عند المحدثين يُراد به ما أُضيف الى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل او تقرير ، أما الحديث النبوي الشريف عند علماء النحو : فهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلةُ اهتمام النحويين بالقول ؛ لأنه موضع النحو ، ومورد استدلالهم ، ومرجع أحكامهم ، وكذلك الأقوال المنسوبة الى الصحابة والتابعين متى جاءت عن طريق العلماء المنسوبة الى المحدثين ، فإنها تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، من جهة الاحتجاج بهِ في إثبات لفظ لغوي او قاعدة نحوية .

وقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية عند العلماء من الأهمية بمكان ، وانقسم العلماء تجاه هذهِ القضية بين مانع ومجيز و متوسط .

إن أول من رفع لواء منع الاستشهاد بالحديث الشريف في مجال الدراسات النحوية – فيما نعلم – هو أبن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) ثم تلميذه من بعده أبو حيان محمد بن أثير الدين بن يوسف الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) ، ثم من بعدهما السيوطي (ت ٩١١ هـ) وهو صاحب كتاب الاقتراح . فوجدناه أقرب الى المنع منه الى الإجازة . [2]

أما المجيزون للاستشهاد بالحديث الشريف على القواعد النحوية فهم كُثر وفي مقدمتهم ابن مالك (ت ٧٦٢ هـ) وهو إمام النحو واللغة في عصره ومن كبار

---

١) هذا البيت من الشواهد سيبويه التي لم يعزُها أحد لقائل معين .
٢) أصول النحو جامعة المدينة ٣٥

العلماء الذين اهتموا بالحديث الشريف وجعلوه المصدر الثاني في الاستدلال على التقعيد بعد القرآن الكريم ، ودليلنا الى ذلك هو التتبع والاستقراء .

وردّ بعض المانعين على ابن مالك كأبي حيان وكذلك السيوطي إذ يقول : فيستدل منه انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً إنما يوجد في ألأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فأن غالياً الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدّون قبل تدوينها ، فروَوْها بما أيدت اليه عباراتهم فزادوا ونقّصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ؛ ولهذا ترى في الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجهٍ شتى ، وبعبارات مختلفة [١] .

ويبدوا أن السيوطي كان متأثراً بشيخه ابي حيان في هذا الباب ولعلَ السبب في امتناع الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية فيما يظهر هو أن الأحاديث لم تنقل بلفظها بل بمعناها كما يذكر ذلك أبو الحسن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) :

تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة الأوائل كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث . [٢]

أما المتوسطون المعتدلون ([٣]) ففي مقدمتهم أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المعروف بالشاطبي المتوفى في الأندلس سنة ٧٩٦ هـ .

((الثالث : كلام العرب والقبائل التي أُخذ عنها وامتناع الأخذ عن أهل المدر))

---

١) الأقتراح ٤٣
٢) الاقتراح ٤٥
٣) اصول النحو جامعة المدينة ٣٥

إن كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر السماع بعد القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكلام العرب الذي يحُتج بهِ عند علماء النحو في تقعيدهم هو كل نظم أو نثر ثبت عند الفصحاء الموثوق بعربيتهم قبل فساد الألسنة وبروز المولدين وأولهم بشار بن برد (ت ١٦٧ هـ) إذ أن زمن الاحتجاج قد ختم بالشاعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦ هـ) لأنه من الشعراء الذين عاشو النصف الأول من القرن الثاني الهجري وهو العصر الذي حددهُ العلماء للأخذ عن الشعراء والاستشهاد بأشعارهم على ما وضعوه من قواعد نحوية ، ولأنه من قريش أفصح القبائل لغة .

أما استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد في كتابه هو من باب التقرب اليه : لان بشار كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره كما يذكر السيوطي ، وقد أجمع العلماء : على أنه لا يحتج بكلام المولدين في اللغة العربية . [١]

والفائدة المستنبطة عندي من هذا فيما يخص الضرائر : إنَّ ما ورد من أشعار للمولدين وفيها ما يحمل على الضرورة فإنه لا ضرورة فيها بل يحمل على الخطأ وتُرد لأنها من أشعارهم ليست بحجة .

وبالعودة الى الاستدلال بكلام العرب نظمه ونثره فأنه لم يحتج أو يؤخذ عن حضري قط ، ولا من سكان البراري الذين سكنوا البلاد المجاورة للأمم الأخرى من العرب .

والقبائل التي أُخذ عنها كما يذكر السيوطي نقلاً عن نصر الدين الفارابي هي (قريش وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) .

---

١) الاقتراح : ٨

أما القبائل التي لم يؤخذ عنها هي : لخم وجذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ولم يؤخذ عن قضاعة ولا غسان ولا من أياد ؛ فإنهم مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من ثعلب ونمر ؛ فإنهم كانوا في الجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، فإنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزاد عمان ، لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من اهل اليمن أصلاً ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من ثقيف ولا من سكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لان الذين نقلوا اللغة صادفوهم حسين ابتدئوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم .

والذي نقل اللغة عن هؤلاء وأثبتها في الكتب وجعلها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب [١] .

وقد قسم الناس الشعراء الذين يستشهد بشعرهم في اللغة والصرف والنحو أربعة طبقات : [٢]

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان .

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام مثل جرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون كبشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرها اجماعاً ، وأما الثانية فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمر وبن العلاء وعبد الله بن ابي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمه يلحقون الفرزدق والكميت .. وكانوا يعدونهم من المولدين .

---

١) الاقتراح ٤٨

٢) الكتاب وشروطه للدكتورة خديجة الحديثي ١١٦ ــ ١١٧

وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرها مطلقاً .

أقول : وما يمكن ان يؤخذ مما تقدم ويعملُ به في ضرائر الشعر أن ما يجيء من أشعار أهل المدر والقبائل التي لم يؤخذ عنها من وضع اللغة وفيها ما يحمل على الضرورة الشعرية انه باطل بالعدم حجية تلك القبائل و أولئكم الأهل فيما يستدل بهِ ، فلا ضرورة .

((مسألة))

لا تحملُ الأبيات على الضرورة إن كان فيها ما يمكن حمله على ذلك أن كانت مجهولة القائل ذلك لعدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله في الشعر والنثر ، والعلة في ذلك هو الخوف أن يكون الكلام لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هنا لابُدَ من معرفة أسماء الشعراء وطبقاتهم .

قال ابن النحاس : أجاز الكوفيون إظهار ((إنْ)) بعد ((كي)) واستشهدوا بقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي ..... فتتركها شناً ببيداء بلقع

قال : والجواب عندي أن هذا البيت غير معروف قائله ، ولو عرف لجاز ان يكون من ضرورة الشعر ، والشاهد مما تقدم منعه من أن يكون من ضرورة الشعر ، لعدم وجود قائله .

المبحث الثالث

((التأويل وعلاقته بالضرورة الشعرية))

كان للتأويل دور كبير في النحو العربي . وليس هنا مكان دراسته دراسة تفصيلية الا ان المقصود هو بيان علاقته بالضرورة الشعرية ما استطعت الى ذلك سبيلا .

قد اوضح الدكتور السيد احمد عبد الغفور[١] هذه العلاقة من بعد بيان معنى التأويل في البيئة النحوية اذ لم يكن التأويل في هذه البيئة كما عهدناه من قبل : ((صرف اللفظ عن معناه الظاهر)) عند البيئات الاخرى من فلاسفة ومتكلمين او مشرعيين ، ومفسرين ، او في هذه البيئات يعتمد متفهمو النصوص – على التأويل – ادراك المقاصد . وان كان في البيئة النحوية تعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوافق بين اساليب اللغة وقواعد النحو ، ونجد هنا عاملاً مساعداً يمهد الطريق للتأويل وهو ((التقدير)) الذي يتميز به الدرس النحوي فقد احدث التأويل بتقدير العامل و مثلاً ، تخريجات كثيرة ، او خلافات متنوعة قد طال الكلام فيها وحدث الخلاف بين اهلها في الكوفة والبصرة .

ان انقسام النحو الى مدرستين بصرية وكوفية يدل دلالة واضحة الى الاختلاف في المنهج بينها . فالبصريون لتميزهم بالمنهج العقلي – وضعوا قواعد يحتكمون اليها ، ولم يدخروا جهداً في اخضاع ما خرج عن احكامهم التي وضعوا لمنطق القاعدة سبيلهم الى ذلك التأويل.

اما الكوفيون فإنهم يحتكمون الى السماع او يقفون عند حدود المروي ووضعوا قاعد لكل شاهد .

اوردَ الاستاذ احمد امين[٢] حكاية عن الكسائي قصدهُ منها بيان استعمال التأويل على نطاق واسع في النحو :

وقد هجنه البصريون ((اي اعابوا كلامه)) وقالوا انه اخذ نحوه من البصريين و ثم سار الى بغداد فلقي اعراب الحطمية[٣] فأخذ عنهم الفساد واللحن ، فأفسد بذلك

١) انظر ظاهرة التأويل وصلتها باللغة العربية ص ٥٦ وما بعده
٢) ضحى الاسلام : احمد امين ٦١٦
٣) اسم قرية

ما كان قد اخذه من البصرة . وقالوا ان الكسائي كان يسمح الشاذ من الخطأ واللحن . وشعر غير اهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك اصلاً يقيس عليه حتى افسد النحو ، ويظهر انه كان كثير القياس كثير الاستعمال .

وقد قالوا ك ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها ولا فلا ، فمثال ما تضمن معنى الشرط ((زيد الراكب احسن منه الماشي)) فالماشي والراكب حالان .

وصح تعريفها لتأويلها بالشرط ، اذ التقدير : زيد اذا ركب احسن منه اذا مشى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها . فلا تقول : جاء زيدٌ الراكب ، اذ لا يصح ((جاء زيد ان ركب))[1]

هذا النص المتضمن للمسألة النحوية المتعلقة بالحال وما دخله من تأويل قد نقلتها بتمامها ، والمقصود من هذا ان التأويل بتقدير الشرط جوز تعريف الحال .

واذا كان هذا شأن مدرسة الكوفة ، فأننا نجد مدرسة البصرة تلتزم بمنطقة العامل ، وهو الذي يؤدي الى التقدير حتى يستوي الحكم على الظاهر اللغوية .

مثال ذلك : ان وجد الاسم والفعل على هذه البيئة ((زيداً ضربتهُ)) .. اختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور متمثلاً بالبصريين الى ناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوباً ... موافقاً في المعنى لذلك الظاهر ، وهذا يشمل ما هو موافق لفظاً ومعنى . والتقدير ((ضربتُ زيداً ضربتهُ)) ... والمذهب الثاني : انه منصوب بالفعل المذكور بعدهُ وهو مذهبٌ كوفي[2]

فلجأ البصريون الى طريقة التأويل ، بتقدير عامل يعمل النصب في الاسم ((زيداً)) المتقدم في الجملة ، اما المذهب الكوفي فأبقى الجملة كما هي من غير تغير العامل في نصب الاسم . وانما نصبه الفعل المذكور بعدهُ ، والكوفيون ينظرون الى الاستعمال الوارد عن العرب وهو مذهبهم .

---

١) شرح ابن عقيل ١٨٦/٢
٢) شرح ابن عقيل ٩٦/٢ ، ٩٧

وما احدثته فكرة العامل ، وتقديره عن طريق التأويل في النحو من اتساع وشذوذ وخلافات جعلت العلماء بين مؤيد وعارض .

هذا ابن مضاء العباس ، احمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) قد ضاق ذرعاً ببعض التقدير والتأويل في النحو فيبدي رأيه في باب الاشتغال .

فأن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فان الاسم يرتفع كما ان ضميره في موضع رفع ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب ، وانما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب . وذلك قولك : زيدٌ قام ، وقال الله تعالى ((قل الله أَذِن لكم ، ام على الله تفترون))[١]

وقولنا انه تارة على انه غير مبتدأ ، وتارة على انه مبتدأ فلا منفعة في ذلك[٢] .

وقد يفيد التأويل في النحو عند بعض الضرورات الشعرية وهذا الذي يعنيني من ايراد التأويل لما له من علاقة في موضوع البحث والذي لم يفرد له من كتب في الضرائر من العلماء المتقدمين باباً وانما كان الحديث عنه متوزعاً هنا وهناك في الصفحات الامر الذي دعاني ان افرد له مبحثاً وان كان على سبيل الايجاز .

ومثالنا على فائدة التأويل في النحو عند بعض الضرورات الشعرية :-

يجوز للشاعر رفع الاسم بتأويل معنى الكلام كقولهم :-

لِيُبكِ يزيد ضارع لخوفهِ ومختبط مما تطيحُ الطوائح

والبيت من شواهد سيبويه على ان الفعل الى ((ضارع)) حذف جوازاً ، اي : يبكيه ضارع . وهذا على رواية (ليبك) بالبناء للمفعول و ((يزيد)) نائب فاعل .

واما على روايته بالبناء للفاعل ففاعله (ضارع) و (يزيد) مفعوله ولا حذف ولا شاهد.

---

١) يونس ٥٩

٢) الرد على النحاة لابن مضاء ٩٨ ، ٩٩

فرفع الشاعر يزيد لأنه اسم ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل)[1] ورفع (ضارع) و (مختبط) بالمعنى لأنه قال : ليبك . علم ان له باكياً ، فكأنه قال : يبكيه (ضارع) لخصومهِ (ومختبط) وقد زعم قوم ان هذا جائز في الكلام .

الفصل الثاني

المبحث الاول

((مفهوم الضرورة عند النحاة))

اولاً : رأي سيبويه :-

قد افردت هنا الحديث عن رأي سيبويه وحده لما لذا العالم الامام من مكانة عالية واهمية بالغة في البيئة النحوية .. العالم الامام سيبويه الذي ما زال وسيبقى القبلة التي يقصدها كل ساع لعلم النحو .

١) قد يظن ان هذا المصطلح النحوي قديم اصيل وانما هو مصطلح طارئ ابتدعه نحوي متأخر هو محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك صاحب الالفية اي في القرن السابع الهجري اذ كانت حياته بين سنتي ٦٠٠ ، ٦٧٢هـ [كناشة النوادر، عبد السلام هارون ٤٥]

لم يصرح سيبويه بتعريف محدد لمفهوم الضرورة . وانما كان يكتفي ببعض العبارات التي فهم منها بعض شراح الكتاب ودارسيه مفهوم الضرورة عنده من خلال تناوله لبعض المسائل وبخاصة الباب الذي عقده في اول الكتاب (باب ما يحتمل الشعر).

فمن خلال بعض النصوص حدد العلماء رأي سيبويه في الضرورة وهو : يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط ان يضطر الى ذلك ، ولا يجد منه ابداً ، وان يكون ذلك رد فرع الى اصل ، او تشبيه غير جائز بجائز .

وقد توفرت الدكتورة خديجة الحديثي[1] على عرض مبسوط لاحكامه على الشواهد الشعرية فجعلتها على مجار ملخصها :-

اولاً :- ان يقع الاستعمال الشعري في نثرها. على قلة او ضعف او قبح بيد انه في الشعر قوي وجائز وكثير .

ثانياً :- ان يجوز وقوعه في الشعر ، ولكنه ليس بحد الكلام ولا مما يستعمل فيه .

ثالثاً :- ان يكون وقوعه جائزاً في الشعر ، وخطأ في الكلام .

رابعاً الا يكون جواز وقوعه في الشعر مشروطاً بالاضطرار وقد بنت الدكتورة خديجة الحديثي هذا الحكم على اقوال متفرقة لسيبويه من قبيل :-

- لا يجوز الا في الشعر
- جاز ذلك في الشعر
- وقع وجاز في الشعر . الى اخر ما هنالك من عبارات دلتها على ان من الاستعمالات ما هو ضرورة خاصة بالشعر .

---

١) خديجة الحديثي في دراستها موقف سيبويه من الضرورة ضمن كتاب اصدرته جامعة الكويت بعنوان دراسات في الادب واللغة سنة ٧٦-١٩٧٧ [انظر : بضرورة الشعرية للدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني ص٦٦ وما بعده]

خامساً :- ان يكون جواز وقوع الاستعمال في الشعر قليلاً ونادراً .

سادساً :- ان يضطر الشاعر الى استعمال معين ، وقد جاءت اشارات سيبويه الى هذا الضرب على نوعين :

- نوع مسموع وواقع في الشعر حقاً ، بحيث لم يعدم سيبويه شواهده وامثلته في سياق الكلام على ضرورة الشاعر فيه .
- نوع لم يسمع ، وذهب سيبويه الى جوازه لو اضطر اليه الشاعر فكان يقول ، على سبيل المثال – ان اضطر الشاعر او لو اضطرَ فقال ... كذا ... جاز .

سابعاً : أن لا يقع الاستعمال في الكلام . و لا يجوز في الشعر إلا أن يضطر اليه .

ثانياً : رأي الجمهور و ابن مالك :

ذهب جمهور العلماء الى ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنهُ مندوحة ام لا .

و منهم من قال انها ما ليست للشاعر عنهُ مندوحة و هو المأخوذ من كلام سبويه و غيره [1] . كما تقدم معنا في الكلام عن رأي الاخير .

و لا يبعد مفهوم ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) للضرورة عن مفهوم سيبوية المتقدم هو ان الضرورة : ما لا مندوحة للشاعر عنهُ بحيث لا يمكن الاتيان بعبارة اخرى و هذا الاتجاه في فهم الضرورة قد نسب الى ابن مالك و شهر به .

و ان المتأمل ليستوقفه النضر حيال قبول الناس لهذا الرأي في فهم الضرورة ؛ اذ لم يجد كثرة من الانصار له على الرغم من اشهر الذين قالوا به هما سيبوية و ابن مالك و معنى هذا ان رأي هذين الامامين لما امتاز به من سعة رواية و نفاذ رأي ينبغي ان يكون له وزنة في دراسة اللغة .

---

١) الضرائر و ما يسوغ الشاعر دون الناثر ٦ .

وقد رد الشاطبي على ابن مالك و ملخص رده يتمثل في الاتي : [1]

اولاً : ان النحاة قد اجمعوا على اعتبار هذا المنزع و على اهماله في النظر القياسي جمله او لوكان معتبراً لنبهوا عليه .

ثانياً : ان الضرورة عند النحاة ليس معناها انه لا يمكن في الموضوع غير ما ذكرة اذ ما من ضرورة إلا و يمكن ان يعوض من لفظها غيرها و لا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل ... الخ [2] .

ثالثاً : انه قد يكون للمعنى عبارتان او اكثر واحدة يلزم فيه ضرورة إلا انه مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك انهم في هذه الحال يرجعون الى الضرورة لان اعتناءهم بالمعنى اشد من اعتنائهم بالألفاظ.

رابعاَ : ان العرب قد تأتي الكلام القياسي لعرض زحاف فتطيب المزاحفة دون غيره او بالعكس ؛ فتركب الضرورة لذلك .

ثالثاً / رأي ابن فارس (ت ٣٩٥هـ).

يختلف موفق احمد ابن فارس من ضرائر الشعر عن موقف النحويين جميعهم ؛ اذ لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة ، فيتعين على الشاعر ان يقول بحالة وجه في العربية ، و لا ضرورة فيه حينئذ ، فان لم يك ثمّت وجه منها رد و سمي باسمه الحقيقي و هو الغلط او الخطأ ، و لا داعي للتكلف و اصطناع الحيل للتخرج .

قال ابن فارس في كتابه [3] : و ما جعل الله الشعراء معصومين يوقنون الخطأ و الغلط ، فما اصح من شعرهم فمقبول . و ما ابته العربية و أصولها فمردود .

---

١) نفسة المصدر ٦ و ما بعدة
٢) انظر الفصل الاول / المحث الاول (مفهوم الضرورة عند النحاة)
٣) الصاحبي في فقه اللغة ٢١٣ .

و قد ألف ابن فارس مصنفاً لهذا الغرض سّماهُ و ذم الخطأ في الشعر و لخص فيه موقفة من الضرورة الشعرية و من جمله ما قالهُ :

إن ناساً من قدماء الشعراء و من بعدهم اصابوا في اكثر ما نظموه من شعرهم و أخطاء وافي اليسير من ذلك فجعل ناس من اهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ، و يتمعلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا ابواباً [1]

و صنعوا فيه ضرورات الشعر كتاباً .

و يرى ابن فارس انه لا فرق بين الشاعر و الخطب و الكاتب فالشعراء يخطئون كما يخطئ سائر الناس ، و يغلطون كما يغلطون ، و لا يعود أن يكون ما ذكرة النحويون في اجازة ذلك و لا احتجاج له ضرباً من التكلف.

ثم ابطل ابن فارس حجج من احتجوا للشاعر و تكلفوا له فيقول في رسالته :

ما الوجه في اجازة ما لا يجوز اذا قاله الشاعر ؟ ...

فان قالوا : لان الشعراء امراء الكلام . قيل : و لم لا يكون الخطباء امراء الكلام ؟. وهبنا جعلنا الشعراء امراء الكلام ، ليتم اجزنا هؤلاء الامراء ان يخطئوا و يقولوا ما لم يقله غيرهم ؟ ...

فان قالوا : ان الشاعر يضطر الى ذلك ؛ لانه يريد اقامة وزن شعرة و لو انه لم يفعل ذلك لم يستقم شعرة

قيل : ومن اضطر ان يقول جعراً لا يستقيم إلا باعمال .

الخطأ ؟ و نحن لم نر و لم نسمع بشاعر ، اضطره سلطان او ذو سطوة بسطوة او سيف الى ان يقول في شعرة ما لا يجوز ، و ما لا تجزونة انتم في كلام غيرة .

فان قالوا : ان الشاعر يقن له معنى ، فلا يمكنة ابرازها إلا بمثل اللفظ الصحيح المعيب قيل لهم : هذا اعتذار اقبح و اعيب ، و ما الذي يمنع الشاعر اذ بنى

---

١) يعني : باب ما يحتمل من الشعر في كتاب سبويه .

خمسين بيتاً على الصواب ان يتجنب ذلك البيت المعيب ، و لا يكون في تجدنبة لذلك ، ما يوقع ذنباً او يزري بمروءة [١]

الـفـصل الـثـانـي

ان الضرائر منحصرة في : الزيادة و النقصان و التقديم و التأخير و البدل ، و سأذكر منها ما تتضح به الصورة عند القارئ عنها و لا اتجاوز الى حد ، الاكثار الذي لا طائل تحته .

المبحث الاول

الزيادة

و هي منحصرة في : زيادة حركة و زيادة حرف و زيادة كلمة و زيادة جمله ، فأما زيادة الحركة فنحو قول رؤية [٢] :

١

٢) و اسمه عبدالله بن رؤيه (طبقات ابن سلام ٢٠٠)

و قائم الاعماق خاوي المخترق

مشتبة الاعلام لماع الخفق [١]

يريد : الخفق ، فحرك الفاء لما اضطر الى حركتها بالفتحة اتباعاً لحركة الخاء ، و مثال ذلك قولة :

صوادق العقب مهاذيب الوَلَق

يريد : الوْلق، وقول زهير :

كما استغاث بشيء فزَّ غيطلة

خاف العيون ، فلم ينظر بها الحَشَكُ [٢]

يريد : الحَشْك ، وهو إمتلاء الضوع.

اما زيادة الحرف فمنهُ قول زهير :

ثم استمروا و قالوا إن منزلكم

ماء بشرقي سلمى فيد أو ركَكُ [٣]

و انما اسم الماء : رك ، ومنه اشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها ، فمن انشاء الالف عن الفتحة قول ابن هرمة :

فأنت من الغوائل حين ترمي

ومن ذم الرجل بمنتزاح [٤]

يريد : بمنتَزَح ، وقول الاخر :

---

١) ضرائر الشعر ١٧ .
٢) البيت في ديوانهِ ٨١
٣) ضرائر الشعر ١٨ ، البيت في ديوانه ٧٩ .
٤) البيت في ديوانه ٩٢ ، و اسرار العربية ٤٥ .

أقول إذا خرت على الكَلْكَال

ياناقتي ماجلتِ من مجالِ [١]

وقول الهذلي :

بينا تعانق الكماة ورغه

يوماً اتيحَ له جري سَلْفَعُ [٢]

يريد : بين .

ومن اشبع الواو على الضمة و قولهُ :

خود أناة كالملهاة عُطْبول

كأن في أنيابها القرنفولُ [٣]

يريد القرنفل

ومن اشباع الياء عن الكسرة قول الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

نفي الدنايز تنقادُ الصياريف [٤]

يريد : الصيارف ، قول زهير :

عليهن فرسان كرام لباسهم سوابيغ زعفٌ لاتخرقها النبل [٥]

يريد : السوابغ قال ابن عصفور و من هذا القبيل مد المقصود ، وفيه خلاف فأجاز الكوفيون و طائفة من البصريين ، ومنعة اكثر البصريين و احتجوا على منعة بان مد المقصور إلا بان يزداد في الكلمة ما ليست في اصلها ، و انما يجوز في الضرورة رد الكلمة الى اصلها لا اخراجها عن ذلك

---

١) الموشح ١٢٣ .
٢) ديوان الهذلين ١٨/١
٣) ضرائر الشعر ٣٥ ، و الانصاف ٩ .
٤) اسرار العربية ٤٥ .
٥) ضرائر الشعر ٣٥ ، اما رواية الديوان : سوابغ ، و عليه فلا شاهدَ فيه

و اصبح الكوفيون على اجازته بالسماع انشد الفَّراء :

قد علمت أختُ بني السعلاء

و علمت ذاك مع الجراء

ان نعم مأكولاً على الخواء

يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المشعل والهَاء

فمد السعلى والخوى واللهى وهي مقصورة [١]

اما زيادة الجملة فمنها : زيادة (أكاد) و (تكاد) نحو قول حسان :

وتكاد تكسل أن تجئ فراشَها

في جسم خرعبة ولين قوام

يريد : وتكسل أن تجئ فراشها ؛ لان المرأة انما توصف بالكسل لابمقاربتها .

المبحث الثاني

النقص

وهو منحصر في : نقص حركة و نقص حرف ، نقص كلمة .

فأما نقص الحركة فمنه حذف الفتحة من اخر الفعل الماضي تحفيفاً ، نحو قول وضاح اليماني :

عجب الناس وقالوا شعر وضاح اليماني

انما شعري –قَنْد قد خلِطْ بالجلجلانِ

ومنه حذف الفتحة التي هي علامة اعراب من اخر الفعل المضارع ، نحو قول الراعي :

---

١) ضرائر الشعر ٤٢ .

تأتي قضاعة أنْ تعرفْ لكم نسباً

و ابن نزار فأنتم بيض البلد

يريد : ان تعرفَ .

و اما نقص الحرف فمنها حذف النون التثنية و الجمع من غير ان يكونا موصولين او مضافين ، نحو قول الشاعر :

يقولون ارتحل قبلي قريشاً وهم متكنفو البيتَ الحراما .

يريد : وهم متكنفون البيت

ومنه حذف نون الوقاية من (ليت) و(عن) و(من) و(قد) نحو قول زيد الخيل

كمنية جابر اذ قال ليتي أصادفهُ و اتلفُ جلّ مالي

يريد : ليتني ، وهنا وقفةٌ مهمة لابُدّ من الاشارة اليها و هي متعلقة فيما تسمى بـ(نون الوقاية) حيناً ، و (نون الوقاية من الكسرة) حيناً اخر اذا قد توصل باحث جليل [1] : من انه لاوجود لما سموه (نون الوقاية من الكسرة) المصطلح الذي ساد الدرس النحوي العربي تروناً عدة حتى يمونا هذا وظل يداوله

يراع النحاة من القدامى و المعاصرين ؛ اذ لا حقيقة له و لا مستند نحوياً يرتكز علية ، ولو كانوا اخذوا بكلام سبويه ووقفوا على فقه اللغات السامية و الموروث النحوي من اللغات الجزرية القديمة (السامية) :

الاكدية و العربية و السريانية و الحبشية لكفونا مؤونة هذا المصطلح المخترع

و اكد على ان ألـ (ني) كلها ضمير

---

١) أ.د عبدالرسول سلمان ابراهيم الزيدي في بحث له بعنوان : من مباحث التحقيق النحوي حقيقة ما عرف بـ(نون الوقاية من الكسرة) في النحو العربي و المقدم ضمن وقائع المؤتمر العلمي السادس لكلية التربية الاصمعي جامعة ديالى ، عام ٢٠١٠ ، / ص ٦٤٧ .

المبحث الثالث
التقديم والتأخير

وهي منحصرو في تقديم حركة وتقدم حرف ، وتقديم بعض الكلام على بعض ، ذكر ابن عصفور [1] ، أن تقديم الحركة لاجل الضرورة قليل ، والذي جاء من ذلك نقل حركة الضمير في نحو (ضربهٌ) الحرف المتحرك قبلهُ في حال الوقف و منهُ :

ما زال شيبان شديدُ هبضه

حتى اتاه قرينه قوقصُه

يريد : فوقصُه ، فنقل حركة الهاء الى الضاد ، ومثل ذلك نقل حركة ضمير المؤنث في (اضربها) وامثاله الى الحرف المتحرك قبله بعد حذف صلته في حال الوقف نحو قوله :

---

١ . **ضرائر الشعر** ، ١٨٧ .

فأني قد سئمتُ بدار قومي امورا كنت في لخم أخافهْ

واما تقديم الحرف فمنه قول الشاعر :

حتى استفأنا نساء الحي ضاحية واصبح المرء عمرو مثبتا كاعي

يريد كائعاً ، والدليل على كاعياً مقلوب من (كائع) انهُ قد وجد لـ (كائع) مادة مستعملة او يقال فهو كائع ولم يوجد (كعا) مستعملة ولاحظ (كاع) الا في هذا البيت وقوله:

هم اوردوك الموت حتى لقيتهُ وجاشت اليك النفس بين التراقِ

يريد : التراقي ، جمع ترقوة ، وقول ذي الرمة :

تكاد أواليها تفري جلودها ويكتحلُ التالي بجورٍ وحاطب

يريد اوائلها ، وقول الآخر :

ولو أني رميتك من بعيد لعاقك عن لقاء الحي عاقي

يريد : عائق

وأما تقديم بعض الكلام على بعضه فمنه : الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف والمجرور نحو قول ذي الرمة :

كأن اصوات من ايغالهن بنا

أواخر الميسِ اصواتُ الفراريج

يريد : كأن اصوات اواخر الميس اصوات الفراريج من ايغالهن بنا ، فتقدم المجرور وفصل بينه وبين المضاف اليه .

وقول الاخر :

كما خط الكتاب بكف يوماً

يهودي يقارب أو يزيل

يريد : بكف يهودي يوماً ، فتقدم الظرف وفصل به بين المضاف والمضاف اليه .

ومنه : الفصل بين حرف الجر والمجرور ، وهو اقبح من الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، نحو قول الفرزدق :

وأني لاطوي الكشح من دون ما انطوي

واقطع بالخرق الهبوع المراجم

يريد : اقطع بالهبوع المراجم الخرق ، وفصل بين الباء ومخفوضها وهو (الهبوع) وقول الاخر :

مخلقة لا يستطيع ارتقاؤها

وليس الى منها النزول سبيل

فقدم (منها) وفصل به بين حرف الجر ومجروره ، ومنه : الفصل بين الاعداد والتمييز المنصب بها ، نحوقوله :في خمس عشرة _ من جمادي _ ليلة

لا استطيع على الفراش رقادا

يريد : في خمس عشرو ليلةً من جمادي ، فتقدم المجرور وفصل به بين العدد وتميزه المنتصب ، ومنه : الفصل بين الصفة والموصوف ، نحو قوله:

أمرت من الكتان خيطاً وارسلت

رسولا الى اخرى جريئاً تعينها

يريد: وارسلت الى اخرى تعينها رسولاً جريئاً ، ففصل بين (رسول) وصفته بالمجرور ، وفصل بين المجرور ب(. الى) وصفته وهي تعينها بصفة (رسول) وهي (جريئاً) ،

ومنه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو قول لبيد :

فصلقنا[١] في مراء صلقةً وصداءٍ الحقتهم بالثلل [٢]

ففصل بين مراء وصداء .

ومنهُ : تقديم المجرور على حرف الجر ، وهو من القلة بحيث لا يلتفت اليه :

أتجزع أن نفساُ أتاها حمامها

فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

يريد : فهلا عن التي .... قال ابن جني[٣] مثل هذا لا يجيزه لعربي .

المبحث الرابع

(البـــــدل)

وهو منحصرُ في إبدال حركة من حركة ، وحرف من حرف وكلمة من كلمة ، فاما ابدال حركة من حركة فمنه : تحريك نون التثنية بالفتح بدل الكسرة ولا يكون ذلك الا في النصب والخفض طلباُ للتخفيف نحو قوله[٤] :

على أحوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة فتغيب [٥]

الشاهد فيه : فتح نون التثنية من قوله (أحوذيين) وهي لغة وليست بضرورة ، وهذا ما ذهب اليه ابن مالك :

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسرة نطق

---

١ . دفعنا بهم

٢ . الهلاك.

٣ . الخصائص ، ١ / ٣٣٠

٤ . ضرائر الشعر ، ٢١٧ .

٥ . البيت لحميد بن ثور الخلال الصحابي احد الشعراء المجيدين .

ونون ما ثني والملحق بـه بعكس ذاك استعملوه فانتبه

قال ابن عقيل : وحق نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغة واستشهد بما تقدم [١] .

واما ابدال حرف من حرف فمنه قول الشاعر :

أطوف ما أطوف ثم آوي الى أما ويرويني النقيع

يريد : الى امي ، وقوله :

فيا لهف ما اما عليك اذا غدا

على ذوي الاضغان بالنظر الشزر

يريد: ما امي عليك ، اي يا لهف امي عليك .

ومنه ابدال الهمزة من الياء ، حيث لا يجوز في الكلام ، نحو قوله:

قد كادَ يذهب بالدنيا وبهجتها

موالئ ككباش العوس سُحاح

يريد : موالي

ومنه ابدال الهمزة من واو ساكنة مضموم ما قبلها نحو قوله:

أحب الموقدين الى مؤسى

وحرزه اذ اضاءها الوقود [٢]

يريد : موسى ، البيت لجرير [٣] ولكن برواية (الواو) في (موسى).

ومنه : ابدال الف (ما) و (ههنا) هاء في الوقف عند الاضطرار الى ذلك نحو قوله :

الله نجاك بكفي مسلمة

---

١ . **شرح ابن عقيل ، ٥٩/١ .**

٢ . **ضرائر الشعر ، ٢٢٤ .**

٣ . **في ديوانه ، ١١٦ .**

من بعد ما وبعدما وبعدمه

يريد : وبعدما ، وقوله :

قد وردتْ من أمكنه

من ههنا وههنـه

يريد : وهنا ، وسهل ذلك كون الالف والهاء من مخرج واحد

ومنه : ابدال الجيم شيناً لتتفق القوافي ولا يحفظ من ذلك الا قوله :

اذ ذاك إذ حبل الوصال مدمشُ

يريد: مدمج وسهل ذلك ايضا كون الجيم والشين متقاربين في المخرج .

ومنه ابدال الكلمة من كلمة كابدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه ، حيث لا يجوز ذلك في الكلام [1] ، نحو قول الاسود بن يعفر :

تبينهم ذو اللب حين يراهم بسيماهم بيضا لحاهم واصلعا

يريد : وصلعا ، وقول الاخر

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمنُ خميص

يريد : في بعض بطونكم ، وقول الاخر :

لا تنكروا القتل وقد سُبينا

في حلقكم عظم وقد شجينا

يريد : في حلوقكم .

ومنه : وضع التثنية موضع الجمع ، وجعلها بدلا منه ، حيث لا يجوز مثله في الكلام ، نحو قول الفرزدق :

وما قمت حتى كاد من كان مسلما

ليلبس مسودى ثياب الاعاجم

---

١ . نص سيبويه على ان ابدال المفرد من الجمع ضرورة وتبعه ابن عصفور ، وذهب القراء الى انه جائز في الكلام غير نختص بالشعر ، وذهب ابن جهني الى ما ذهب اليه الشعراء ، (الخزافة ، ٣ / ٣٧٩) .

يريد : مسودات ثياب الاعاجم

ومنه : وضع الجمع موضع المفرد ، وجعله بدلا منه ، حيث لا يسوغ ذلك في حال السعة ، نحو قول امرئ القيس :

يطير الغلام عن صهواته ويلوي باثواب العنيف المثقل [١]

يريد صهوته .

الخلاصة

أن الشعراء مع المكانة العالية الرفيعة التي يتمتعون بها إلا أنهم يخطئون ويصيبون كسائر الناس ، فما صح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية واصولها فمردود[٢] .

الا ان جمعا كبيراً من اللغويين العرب قد اعتبروا كل ما ورد عن العرب صحيحاً ، وحادوا عن تسمية الاشياء بمسمياتها الحقيقية ، غير ان النحاة العرب كما يذكر الدكتور رمضان عبد التواب : قد عز عليهم تخطئة الشعراء الاقدميين ، وهم عندهم اصحاب اللغة الذين لا يخطئون [٣] .

وقد تنبه الى هذا علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦ هـ) فقال: ودونك هذه الدوواين الجاهلية والاسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت

---

١ . المعلقات العشر ، ٧ برواية : يزل الغلام عن صهواته ويلوي باثواب الحنين المثقل

٢ . الصاحبي في فقه اللغة ، ٢١٣ .

٣ . انظر في مقدمته (الصواب والخطأ) عند تحقيقه رسالة (ذم الخطأ في الشعر) لابن فارس .

او اكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، إما في لفظه ونظمه او ترتيبه وتقييمه او معناه واعرابه ؟

ولولا أن اهل الجاهلية جدوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم انهم القدوة ، لكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم ، فذهبت الخواص في الذب عنهم كل مذهب ، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام [١].

وبعد ان ذكر الجرجاني مجموعة لاخطاء الشعراء قال: ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا امكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ، ومرة بالاتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المحاذير المتحملة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة وتبينت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكبوا لاجله من المراكب الصعبة التي يشهد القلب ان المحرك لها والباعث عليها شدة اعظام المتقدم والكلف بنصرة ماسبق اليه الاعتقاد والفته بالنفس [٢] .

روى ابن سلام [٣] : من أن عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي عاب الفرزدق عندما سمعه يقول من قصيدة له :

مستقبلين شمال الشام تضربنا

بحاصب كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا تلقى وارحلنا

على زواحف تزجى مخها ريرِ

فقال له ابن ابي اسحاق : اسأت ، انما هي (ريرُ)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ، فلما الح على الفرزدق وفطن على الخطأ الذي هو فيه غير البيت فجعل عجزه (على زواحف تزجيها محاسيرُ).

وهذا ابن شرف القيرواني (ت ٤٦٠ هـ) يرى ان الشعراء يخطئون وان من عيوب الشعر اللحن الذي لا تسعه فسحة العربية كقول جرير :

---

١ . الوساطة بين المعنيي وخصومه ، ٢٩١ .

٢ . الوساطة بين المتنبي وحصزمه ، ٢٩١ .

٣ . طبقات الشعراء ، ٣١ ، والموشح ، ١٢٧ .

ولو ولدت لعنزةَ جرو كلب

لسُّب بذلك الجرو الكلابا

فنصبَ (الكلابا) بغير ناصب ، وقد تحيل له بعض النحويين بكلام كالضريع لا يسمن ولا يغني من جوع ، وقول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع

من المال الا مسحتاً او مجلفُ

فرفع (مجلف) وحقه النصب .

وما اجمل قول ابن فارس : ولا معنى لقول من يقول : ان للشاعر ان ياتي في شعره بما لا يجوز .. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما ابته العربية واصولها فمردو [١].

وعلى هذا المذهب ذهب ابن فارس في رسالته (ذم الخطأ في الشعر) التي يقول فيه : إن اناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم اصابوا في اكثر ما نظموه من شعرهم ، واخطأوا في اليسير من ذلك ، فجغل ناس من اهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ويتمحون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرناه ابوبا وصنفوا في ضرورات الشعر كتبا فقال من اعلماء بالعربية في باب ترجمته بما يحتمل الشعر [٢] : اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ... الخ .

ثم ذكر ابن فارس من بعد ذلك انواعا من الضرائر في الباب المذكور مسبقا واخذ يرد على سؤالات من اجازوا الضرورة في بابها الواسع ويبطل حججهم فيقول : ما الوجه في اجازة ما لا يجوز اذا قاله الشاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب ؟ ولم لا يجوز لواحد من ان يقول لاخر : لست اقصدك ولاك اقصدني انت ؟

---

١ . الصاحبي : ٢١٣ .

٢ . يقصد سيبويه والباب في كتابه .

فان قالوا : لان الشعراء امراء الكلام ، قيل لهم : ولم لا يكون الخطباء امراء الكلام ؟ وهبنا جعلنا الشعراء امراء الكلام ، لم اجزنا لهولاء الامراء ان يخطئوا ويقولا ما لم يقله غيرهم ؟

فان قالوا : ان الشاعر يضطر الى ذلك ، لانه يريد اقامة وزن شعره ولو انه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره ان يقول شعرا لا يستقيم الا باعمال الخطأ؟ ونحن لم نسمع بشاعر اضطره سلطان او ذو سطوة بسوط او سيف الى ان يقول في شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه انتم في كلام غيره .

ثم يستمر ابن فارس في ابطال حجج القائلين بجواز الضرورة على بابها الواسع قائلا : فإن قالوا : إن الشاعر يعن له معنى فلا يمكنه ابرازه الا بمثل اللفظ القبيح المعيب قيل لهم: هذا اعتذار اقبح واعيب ، وما الذي يمنع الشاعر اذا بنى خمسين بيتا على الصواب ، ان يتجنب ذلك البيت المعيب ولا يكون في تجنبه ذلك ما يوقع ذنبا او يزري بمروءة ؟ وما الذي اضطر الفرزدق الى ان يقول :

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال الا مسحتا او مجلفُ

ولو انه اعرض عن هذا اللحن المعيب لكان احرى به ، هذا كلام ابن فارس قد نقلته بتمامه ، وقد ذكر انواعا اخرى من هذا القبيل ، وكل ما ذكروه واجتجوا له انما هو من جنس التكلف ولو صلح ذلك لصلح الخفض وكان النصب والمد مكان القصر.

واخيراً إن ما ذهب اليه ابن فارس فيما يخص الضرائر هو ما كان يدور في خلدي تجاهها لكنني لم ابده ، إذ لم اقف على ما يعضده الا حين بدأت البحث في الضرائر وكنت اشد فرحا لما وقفت على مذهب ابن فارس ، فلا اقول الا بما قال ، وما قال الا الصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر

- القرآن الكريم

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان ، الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد / الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م . مطبعة المدني – القاهرة – مصر .

٢- اسرار العربية / عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم / الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .

٣- أصول النحو : مناهج جامعة المدينة العالمية ، الناشر : جامعة المدينة العالمية .

٤- الأصول في النحو : ابي بكر محمد بن كمال الدين السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين / مؤسسة الرسالة .

٥- الأقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي ، دار البيروتي / الطبعة الثانية ٢٠٠٦ م

بحوث

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى بدون عيسى البابي الحلبي وشركاءه .
٧- البيان والتبيين / أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
٨- خزانة أدب : عبد القادر بن عمر البغدادي / تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة .
٩- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة – بدون - .
دار العروبة بالكويت
١٠- ديوان الأخطل / شرحه وصنف قوافيه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان / الطبعة الثالثة ١٩٩٤ م .
١١- ديوان الفرزدق : شرح الأستاذ علي فاعور : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
١٢- ديوان النابغة الذبياني : شرح : عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان / الطبعة الثالثة – ١٩٩٦ م .
١٣- ديوان الهذليين : دار القومية – القاهرة سنة ١٩٦٥ م .
١٤- ديوان امرئ القيس / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الخامسة ٢٠٠٤ م ، ضبط وتصحيح الأستاذ مصطفى عبد الشافي .
١٥- ديوان جرير : دار بيوت – بيروت ١٩٨٦ م .
١٦- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرحه وقدم له : الأستاذ علي حسين فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان / الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .
١٧- ديوان طرفة بن العبد البكري : شرح : يوسف الأعلم الشنتمري مطبع برطرند – مدينة شالون سنة ١٩٠٠ م .
١٨- ذم الخطأ في الشعر: أحمد بن فارس ت ٣٥٩ هـ / تحقيق : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – مصر . ١٩٨٠ م
١٩- الرد على النحاة / ابن مضاء أحمد ابن عبد الرحمن القرطبي ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ،الطبعة الأولى ١٩٧٩ م ، دار الأعتصام .
٢٠- السنن : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه / مكتبة المعارف – الرياض / الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

٢١- شرح ديوان الحماسة : أبي تمام / الخطيب التبريزي أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام التياني .
٢٢- شرح شواهد المغني / عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي ، وقف على طبعه وعلق على حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي / الطبعة بدون ١٩٦٦ م .
٢٣- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي : تحقيق : محمد نفاع وحسين عطوان ، مكتبة الدكتور : مروان العطية . دمشق .
٢٤- الشعر والشعراء : أبو محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوي ، دار الحديث – القاهرة – ١٤٣٢ هـ .
٢٥- الصاجي في فقه اللغة / أحمد بن فارس / علق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط – ١ – ١٩٩٧ م
٢٦- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية / تقي الدين إبراهيم الحسين تحقيق : محمد بن سالم الحميري ، جامعة أم القرى – ١٤١٥ هـ .
٢٧- ضحى الأسلام / أحمد أمين / مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – مصر – بدون - .
٢٨- ضرائر الشعر : أبن عصفور الأشبلي / تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس / الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
٢٩- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / محمود شكري الألوسي شرح محمد بهجت الأثري / المكتبة العربية – بغداد / المطبعة السلفية – مصر
٣٠- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين / إبراهيم بن صالح الحندود / الجامعة الإسلامية بالمدينة ، الطبعة : السنة الثالثة والثلاثون – العدد الحادي عشر بعد المائة ، ٢٠٠١ م
٣١- ضرورة الشعر : أبو سعيد السيرافي / تحقيق : رمضان عبد التواب / الطبعة الأولى / دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥ .
٣٢- الضرورة الشعرية دراسة نحوية نقدية / عبد الوهاب محمد علي العدواني .
٣٣- طبقات الشعراء : محمد بن سلام الجحمي / دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠١ م .
٣٤- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة – الدكتور احمد عبد الغفار – دار الرشيد – بدون - .

٣٥- القاموس المحيط : مجد الدين بن محمد بن يعقوب القيروز ابآدي ، تحقيق مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان / الطبعة الثامنة ٢٠٠٥ م .
٣٦- الكتاب : سيبويه ابي بشر عمر بن عثمان بن قنبر / تحقيق عبد السلام هارون / الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي – القاهرة .
٣٧- كتاب الصناعتين / ابي هلال الحسن بن عبد الله بن كمال البكري ، تحقيق : علي محمد البجاوي محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الأولى ١٩٥٢ م ، دار احياء الكتب العربية .
٣٨- كتاب سيبويه وشروحه : الدكتورة خديجة / الطبعة الأولى ١٩٦٧ م بغداد مطبعة : دار التضامن .
٣٩- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور ، دار صادر بيروت / الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ
٤٠- ما يجوز للشاعة من الضرورة – القزار القيرواني / ٤١٢ / تحقيق : الدكتور : رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين هادي
٤١- مجمع الأمثال : أبو الفضل محمد بن احمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : رجب عثمان محمد عبد المجيد / دار المعرفة بيروت – لبنان - بدون .
٤٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي منشورات المكية العصرية : ص ١ – بيروت – ١٩٦٠ م
٤٣- معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ، تحقيق : احمد يوسف النجاشي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية – مصر – الطبعة الأولى – بدون - .
٤٤- المعجم الوسيط : الطبعة الرابعة ٢٠٠٤ م / ط ١ مجمع اللغة العربية .
٤٥- المعلقات العشر وأخبار شعرائها : اعتنى به الشيخ احمد الأمين الشنقيطي – دار النصر للطباعة والنشر
٤٦- من مباحث التحقيق النحوي حقيقة ما عرف بـ (نون الوقاية من الكسر) في النحو العربي / ا . د . عبد الرسول سلمان إبراهيم . المقدم للمؤتمر العلمي السادس/ جامعة ديالى – كلية التربية ألأصمعي ٢٠١٠ م .
٤٧- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء : أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى الزرباني تحقيق : محمد حسن شمس الدين / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط ١ – ١٩٩٥ م

٤٨- ميزان الذهب في ضرائر شعر العرب : السيد احمد الهاشم ، الطبعة الثالثة : ٢٠٠٦ م ، مكتبة دار البيروتي .
٤٩- الوساطة بين المتنبي وخصومه : علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق : محمد إبراهيم / علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحصبي وشركاءه .